

مساهمة المسؤولية الاجتماعية في الحد من التهرب الضريبية دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والأكاديميين

حدة قاسم¹ ، عبد الجبار دويبي²

¹ قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر

المخلص

تعد ظاهرة التهرب الضريبي من أهم الظواهر التي تعاني منها كل الدول سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو لما لها من آثار سلبية؛ حيث تسعى هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة المسؤولية الاجتماعية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وبغية تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف متغيرات الدراسة إضافة إلى المنهج الاستقصائي عن طريق جمع البيانات بتوزيع استبيان على عينة من المهنيين والأكاديميين. وبعد الاطلاع على الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة، وتحليل الاستبيان عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss، خلصت هذه الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية تساهم في الحد من التهرب الضريبي وآثاره السلبية بالنسبة للدولة والمجتمع من خلال تعزيز الالتزام الأخلاقي للمكلف؛ وهو ما ينعكس إيجاباً من ناحية الشفافية الضريبية والحصيلة الضريبية.

الكلمات المفتاحية : الالتزام الضريبي؛ التهرب الضريبي؛ الشفافية الضريبية؛ المسؤولية الاجتماعية؛ الوعي الضريبي.

The Contribution of Social Responsibility to Reducing Tax Evasion - A Field Study On a Sample of Professionals and Academics

*Hadda gacem¹ and Abd eldjabarar douibi¹

¹Department of Finance and Accounting; Ziane Achour University of Djelfa; Algeria

Abstract : Tax evasion is one of the most important phenomena affecting all countries, both developed and growing, because of its negative effects. The study seeks to highlight the contribution of social responsibility to reducing the phenomenon of tax evasion, In order to achieve the study's objectives and answer the problem, the analytical descriptive curriculum was used to describe the study variables as well as the investigative curriculum by collecting data by distributing a questionnaire to a sample of professionals and academics. After examining the theoretical literature of the study variables and analysing the questionnaire through the spss Social Science Statistical Packages Programme, this study concluded that social responsibility contributes to reducing tax evasion and its negative effects on the State and society by strengthening the cost's moral obligation, which is reflected positively in terms of tax transparency and tax proceeds.

Keywords: Tax compliance; tax evasion; tax transparency; social responsibility; tax awareness.

المقدمة

تعد الضرائب من بين أهم الموارد التي تستخدمها الدولة في تمويل النفقات العامة؛ فهذه الضرائب تفرض بموجب التشريع الضريبي الذي يحدد كيفية وطرق الاقتطاع، بالإضافة إلى العقوبات الناجمة عن التأخر أو عدم دفع المكلف للالتزامات الضريبية. فالمكلف ينظر لهذه الالتزامات على أنها عبء على عاتقه بدون مقابل خاصة في ظل عدم تجسيد الدولة لهذه النفقات من جهة، إضافة إلى ثقل هذا العبء من جهة أخرى؛ نتيجة الإسراف في فرض الضرائب، وهو ما يؤدي إلى عدم دفع هذه الالتزامات؛ وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الإيرادات العامة للدولة، لذا يعتبر نشر الوعي الضريبي والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع الذي يعمل فيه.

إشكالية الدراسة: بالاعتماد على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل تساهم المسؤولية الاجتماعية في الحد من ظاهر التهرب الضريبي؟
وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية.

ما المقصود بالتهرب الضريبي.

ما واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البيئة الجزائرية.

هل تساهم المسؤولية الاجتماعية في الحد من ظاهر التهرب الضريبي؟

أهداف الدراسة:

التعرف على الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية.

التعرف على الإطار النظري للتهرب الضريبي.

معرف واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الجزائر.

معرفة مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

الدراسات السابقة:

دراسة الباحث: عصام نعيم محمد عياش، بعنوان: أثر المسؤولية الاجتماعية في الحد من التهرب الضريبي: دراسة تجريبية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد 08، نوفمبر 2020.

هدفت هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتهرب الضريبي للمؤسسات المدرجة في بورصة فلسطين للفترة 2016-2023؛ حيث تم استخدام المنهج الكمي لعدد 21 شركة، وقد خلصت الدراسة إلى أن مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات لها القدرة على المساهمة بشكل غير مباشر في الحد من التهرب الضريبي عن طريق العديد من الآليات، كما توصي الدراسة بإمكانية مكافحة التهرب الضريبي عن طريق النشاطات الاجتماعية.

دراسة الباحث: مصطفى يونس، بعنوان: أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق حوكمة الشركات - مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، 2021.

تهدف الدراسة إلى إبراز دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق حوكمة الشركات؛ حيث تم الاعتماد على الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات، وقد خلصت الدراسة بعد تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة إلى وجود أثر إيجابي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق حوكمة المؤسسات.

دراسة الباحث: بسام عبد الجليل دويكات، بعنوان: أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على التجنب الضريبي-أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2021.

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل واختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وممارسة التجنب الضريبي، وقد خلصت إلى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعتبر مفهوماً مثيراً للجدل يشوبه بعض الغموض، ووجود اتجاهات متباينة في تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية، كما أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة المدرجة وخصوصاً في الجانب الإنساني ما أقل من المستوى المطلوب، بالإضافة إلى ضرورة التوعية بأهمية الإيرادات الضريبية في تمويل الاحتياجات الأساسية.

الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية:

مفهوم المسؤولية الاجتماعية: هناك العديد من وجهات النظر حول تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية؛ فالبعض يراها بمثابة تذكير بواجباتها إزاء المجتمع الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أنه لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها المؤسسات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع، كما يرى البعض الآخر على أنها صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على المؤسسات (مشري، 2014، صفحة 241)؛ حيث يمكن عرض مجموعة من التعاريف كالتالي:

عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل على مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع، لتحسين المستوى المعيشي للسكان بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية المستدامة في آن واحد (Capron & francois, 2007, p. 23).

كما تعرف المسؤولية الاجتماعية حسب القانون البريطاني على أنها: كل الأعمال التجارية التي تأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سعيها لتعظيم الفوائد وتقليل الخسائر (عباسي وشعوبي، 2017، صفحة 10).

كما تعرف المسؤولية الاجتماعية حسب المنظمة العالمية للتقييس ISO وفق المواصفة ISO 26000 بأنها: مسؤولية المؤسسة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع؛ فضلاً بعين الاعتبار توقعات المساهمين (ISO, 2010).

كما تعرف على أنها: ممارسة جميع الأنشطة والنفقات التي تقدمها المؤسسات لدعم المشاريع الريادية والخدمات المجتمعية، والاهتمام بواقع الشباب وخدمات التعليم والصحة والعاملين والبيئة، وخدمات المجتمع المحلي، وتدريب الموظفين، ومحاولة خلق فرص عمل حقيقية ومحاربة القرقة (محمد عياش، 2023، صفحة 87).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج ما يلي:

تعبر المسؤولية الاجتماعية التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة.

تعبر المسؤولية الاجتماعية عن الأعمال التجارية التي تأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تعبّر عن مسؤولية المؤسسة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع. تعبّر عن جميع الأنشطة والنفقات والأنشطة التي تقدمها المؤسسات لدعم المشاريع والخدمات المجتمعية. عناصر المسؤولية الاجتماعية وفق نموذج Caroll

اقترح Caroll أبعاد المسؤولية الاجتماعية وفق النشاطات التي تشملها وهي (يونسي، 2021، الصفحات 89-90): البعد الاقتصادي: يشير البعد الاقتصادي إلى الحفاظ على حقوق المساهمين من خلال تحقيق الربح وتوزيعه بشكل عادي، مع الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسة؛ مثل: الاستثمار الأخلاقي وحوكمة المؤسسات، ومنع كل أشكال الفساد كالرشوة والفساد؛ حيث يتوجب على المؤسسات تطبيق مبادئ الحوكمة واخترام سيادة القانون، وبالتالي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من الناحية الاقتصادية تعني مساهمة المؤسسة في تحسين أداء الاقتصاد الوطني من سواء على المستوى المحلي والدولي، وتحقيق القيمة المضافة.

البعد القانوني: يتحدد هذا البعد انطلاقاً من المسؤوليات التي تلتزم بها المؤسسات التي تصدر من طرف الحكومات المتمثلة في القوانين والأنظمة والتعليمات التي يجب أن تحترمها جميع المؤسسات. البعد الأخلاقي: يستوجب على إدارة المؤسسات أن تستوعب الجوانب الأخلاقية والسلوكية، بالإضافة إلى المعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها؛ لأن هذه الجوانب لم تأطر بقوانين ملزمة، لكن احترام هذه الجوانب يعتبر أمر ضرورياً لزيادة سمعة المؤسسة في المجتمع.

البعد الخيري: يعبر هذا الجانب عن مبادرات غير ملزمة للمؤسسة؛ حيث تبادر فيه بشكل إنساني وتطوعي من قبيل برامج تدريب لا ترتبط بالعمل بشكل مباشر لعموم المجتمع أو الفئات الخاصة به، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه البرامج لا ترتبط بزيادة الأرباح أو الحصة السوقية. مجالات المسؤولية الاجتماعية:

حدد الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتالي: معايير العمل الدولية: هي صكوك قانونية تتضمن المبادئ والحقوق التي تتعلق بطبيعة وأماكن وظروف العمل، وهذه المعايير يمكن أن تكون إما على شكل اتفاقيات دولية ملزمة أو على شكل توصيات غير ملزمة. حقوق الإنسان: سواء كانت هذه الحقوق مدنية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية؛ فجميعها مرتبط بكرامة الإنسان وعلى نفس المكانة والمرتبة وجميع الحقوق؛ حيث جميع الأفراد متساوون كبشر، ولهم حق التمتع بحقوقهم الإنسانية دون تمييز بينهم.

حماية البيئة: لقد أسهم النمو السريع وغير المتوازن للتقدم الصناعي والتطورات المصاحبة له في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي؛ حيث أضحت قضايا التدهور البيئي، والتصحّر تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة في العصر الحديث خاصة مع تعزيز نموذج الحداثة.

المحور الثاني: التهرب الضريبي

تعريف التهرب الضريبي:

يعد التهرب الضريبي من الظواهر الشائعة في جميع دول العالم سواء في الدول المتقدمة والنامية في مختلف الأزمنة، ولقد ظهر التهرب الضريبي (Evasion Fiscal) إلى العلن في العصر الحديث كمصطلح معروف ومتداول بعد أن استعمله الفقيه الإيطالي (بنتابوني) في عام 1877م (شامل و عواد، 2022، صفحة 72).

يعرف التهرب الضريبي على أنه: قيام المكلف بعدم دفع الضريبة المستحقة للدولة الناتجة عن دخله أو ثروته أو على أي واقعة أخرى منشئة للضريبة، أو تخفيض مبالغ هذه الضرائب؛ وذلك من خلال استخدام طرق وأساليب غير مشروعة بحكم القانون التي تنطوي على الغش والخداع وسوء النية، ويعد التهرب الضريبي جرماً يعاقب عليه القانون في معظم بلدان العالم (أبوستالة و الغرياني، 2019، صفحة 837).

ويعرف التهرب الضريبي على أنه مجموع السلوكيات الرامية إلى تقليص مبلغ الضريبة الواجبة الدفع، فإذا كان ذلك باستخدام أدوات مشروعة فيدخل في ضمن مسمى التجنب الضريبي، أما إذا كان بوسائل غير مشروعة فيعد ضمن مسمى الغش الضريبي (شامل و عواد، 2022، صفحة 73).

كما تجدر الإشارة إلى أن التهرب الضريبي ينقسم إلى نوعين ؛ هما:

التجنب الضريبي: يعني التخلص من عبء الضريبة كلياً أو جزئياً دون مخالفة أو انتهاك لأحكام القانون؛ أي الاستفادة من مختلف الثغرات في النصوص القانونية وفقاً للقاعدة القائلة بأن " كل شيء غير محظور (بموجب القانون) مسموح به"، وسمي بالتهرب المشروع كون أنه لا جرم فيه؛ حيث يتجنب المكلف تحمل الضريبة أو الالتزام بها دون مخالفة أحكام التشريعات الجبائية، وذلك بالابتعاد عن مواطن التكاليف أو الاستفادة من بعض الثغرات الموجودة في القانون، والتجنب الضريبي يتمثل قيام المكلف باستغلال بعض الثغرات القانونية للتوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة كلياً أو جزئياً (دوبيي، 2024، صفحة 13).

الغش الضريبي مصطلح عام يشير إلى الجهود التي يبذلها الأفراد أو المؤسسات للاحتيال بطرق غير قانونية عن دفع الضرائب، يتضمن التهرب الضريبي عادة تشويه أو إخفاء معتمد للوضع الحقيقي للمكلف بالضريبة تجاه السلطات الضريبية للحد من قيمة الضرائب، ويشتمل على وجه الخصوص تقديم تقارير ضريبية مزيفة، مثل التصريح عن أرباح أقل من القيمة الحقيقية لها (خويره، 2004، صفحة 31)

آثار التهرب الضريبي:

يمكن تلخيص أهم الآثار الناجمة عن التهرب الضريبي في النقاط التالية (علونة، 2023، الصفحات 87-88):

يلحق التهرب الضريبي أضراراً بالخصينة العامة من خلال تقليل الحصيلة الضريبية؛ وهو ما ينعكس سلباً على الإيرادات العامة، وبالتالي عدم قدرة الدولة على مواجهة نفقاتها العامة.

يضر بالمكلفين الذين لا يستطيعون التهرب الضريبي فيتحملون عبء الضريبة؛ مما يؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الأعباء المالية العامة.

رفع أسعار الضرائب القائمة أو فرض ضرائب جديدة؛ ففي حالة نقص الحصيلة الضريبية تلجأ الدولة إلى تعويض هذا النقص الناجم عن التهرب الضريبي.

ينعكس التهرب الضريبي بالسلب على المجتمع من خلال حرمان الدولة من الأموال الموجهة لخدمة المجتمع.

انتشار ظاهرة الغش المالي؛ وهو ما يؤدي إلى إضعاف الحق العام وعلاقة التضامن بين أفراد المجتمع.

يؤدي التهرب الضريبي إلى انهيار التضامن الاجتماعي واليأس من العدالة، الأمر الذي يؤدي إلى الضرر بالنظام السياسي.

الدراسة الميدانية

تقديم أداة الدراسة

بهدف الحصول على بيانات مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في بيئة الأعمال الجزائرية ومساهمتها في الحد من التهرب الضريبي، أعدت هذه الاستبانة بالاعتماد على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة، كما تم تصميم الاستبانة في صورتها النهائية بناء على الاقتراحات والتوصيات المقدمة من طرف المحكمين بصورة تتلاءم مع إشكالية الدراسة، وقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزأين وهي كالتالي:

الجزء الأول: تضمن هذا الجزء معلومات عامة حول أفراد عينة الدراسة وهي: المؤهل العلمي؛ الوظيفة؛ سنوات الخبرة. الجزء الثاني: تضمن 15 عبارة منها 09 عبارة تمثل المحور الأول المتعلق بمدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البيئة الجزائرية، و06 فقرات تتعلق بمساهمة المسؤولية الاجتماعية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؛ حيث تم إعداد هذه الاستبانة للإجابة على السؤال الفرعي رقم 03 و05، وفق الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية رقم (03): تطبيق المسؤولية الاجتماعية في بيئة الأعمال الجزائرية.

الفرضية الفرعية رقم (04): تساهم المسؤولية الاجتماعية في الحد من التهرب الضريبي.

تم الاعتماد على لمقياس لكارتر الخماسي؛ لأنه يتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة الذي يحتوي على خمسة خيارات (موافق بشدة؛ موافق؛ محايد؛ غير موافق بشدة)، بحيث تأخذ كل قيمة الأوزان التالية على الترتيب (1-2-3-4-5)،

توزيع الاستبانة

بعد الانتهاء من ضبط الاستبانة في شكلها النهائي، تم توزيعها في شكلها الإلكتروني والورقي؛ حيث تم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية تتمثل في كل من المحاسبين؛ ومحافظي الحسابات، والخبراء المحاسبين، والمدراء الماليين، والمحققين الجبائين، والأساتذة الجامعيين.

الجدول رقم (01): الاستبانات الموزعة والمسترجعة

النسبة	العدد	البيان
100%	60	الاستبانات الموزعة
83.9%	50	الاستبانات المسترجعة
16.6%	10	الاستبانات غير المسترجعة
13.3%	08	الاستبانات غير الصالحة للتحليل
70%	42	الاستبانات الصالحة للتحليل

1. خصائص العينة المستجوبة:

- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	المجموع
التكرارات	10	15	2	15	42
النسبة	23.80%	36%	4.80%	36.00%	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss.v.26)

من خلال الجدول السابق يتضح أن 36% من عينة الدراسة حائزين على الدكتوراه، وهو ما يدل على أن أغلب المستجوبين من المهنيين متحصلون على شهادة عليا في مجال المحاسبة والجباية، وكذا 36% من عينة الدراسة حائزون على شهادة الماستر، وبالتالي يمكن القول أن أغلب أفراد العينة يمتلكون شهادات عليا؛ وهو مؤشر إيجابي يدل على أن أغلب المستجوبين لديهم القدرة على فهم أسئلة الاستبانة بشكل جيد، وهو ما يعزز الثقة في إجاباتهم والاعتماد عليها في التحليل.

- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الوظيفي:

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الوظيفي

الوظيفي	محاسب	م. حسابات؛ خ. محاسبي	مدير مالي	محقق جبائي	أستاذ جامعي
التكرار	3	10	6	9	14
النسبة	7.10%	23.80%	14.30%	21%	33.30%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss.v.26)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن 23% من أفراد العينة تتمثل في الأساتذة الجامعيين، تليها 33.3% تتمثل في محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، تليها نسبة 21% تتمثل في المحققين الجبائين، كما تمثل نسبة 14% و7% في المدراء الماليين والمحاسبين على التوالي، وتعتبر هذه النسب جيدة كون هذه الفئة ناشطة في الميدان (المحاسبة والجباية)، وهو ما يعزز الثقة في إجاباتهم والاعتماد عليها في التحليل نظرا لاطلاعهم الواسع لمتغيرات الدراسة.

- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة:

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

الخبرة	أقل من 10 أعوام	من 10 إلى 20 علما	كبر من 20 عاما	المجموع
التكرار	5	22	15	42
النسبة	11.90%	52.40%	35.70%	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss.v.26)

من خلال الجدول السابق والتمثيل البياني نلاحظ أن نسبة 52.4% من أفراد العينة لديهم خبرة تتراوح بين 10 و 20 عاما، تليها الفئة التي لها خبرة أكبر من 20 عاما بنسبة 35.7%، أما بالنسبة لأفراد العينة الذين لديهم خبرة أقل من 10 أعوام

1. دراسة الصدق والثبات

1.3 الصدق:

الجدول رقم (05): صدق المحور الأول

البيان	السؤال 01	السؤال 02	السؤال 03	السؤال 04	السؤال 05	السؤال 06	السؤال 07	السؤال 08	السؤال 09
معامل الارتباط	.495**	.360*	.317*	.678**	.725**	.796**	.726**	.562**	.830**
مستوى الدلالة	0.001	0.019	0.041	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss.v.26)

من خلال الجدول السابق الذي يوضح الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول والدرجة الكلية للبعد، نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط المتعلقة بهذا البعد دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة أقل من 5%؛ وهو ما يدل على أن جميع فقرات البعد الأول لها اتساق داخلي وصادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (06): صدق المحور الثاني

السؤال 06	السؤال 05	السؤال 04	السؤال 03	السؤال 02	السؤال 01	البيان
.620**	.742**	.490**	.697**	.704**	.730**	معامل الارتباط
0.000	0.000	0.001	0.000	0.000	0.000	مستوى الدلالة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss.v.26)

من خلال الجدول السابق الذي يوضح الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية للبعد، نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط المتعلقة بهذا البعد دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة أقل من 5%، وهو ما يدل على أن جميع فقرات البعد الأول لها اتساق داخلي وصادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (07): الصدق الكلي للاستبانة

المحور الثاني	المحور الأول	البيان
.722**	.758**	معامل الارتباط
0.000	0.000	مستوى الدلالة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss.v.26)

من خلال الجدول السابق والذي يوضح الارتباط بين كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة؛ حيث نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.00، وهو ما يدل على أن جميع محاور الاستبانة لها اتساق داخلي وصادقة لما وضعت لقياسه.

2.3 الثبات:

الجدول رقم (08): ثبات الاستبانة

معامل الثبات ألفا كرونباخ	المحاور
0.797	المحور الأول
0.744	المحور الثاني
0.759	جميع الفقرات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss.v.26)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع معاملات Alpha Cronbach's مرتفعة، ومنه يمكن القول أن هناك ثبات لإجابات أفراد العينة.

النتائج والمناقشة

تحليل ومناقشة نتائج المحور الأول:

الجدول رقم (09): مناقشة نتائج المحور الأول

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف	الوزن النسبي
1	المسؤولية الاجتماعية هي التزام طوعي من قبل المؤسسة بالتصرف أخلاقيا اتجاه المجتمع التي تعيش فيه وذلك عن طريق المجتمع التي تعيش فيه.	1.52	0.505	47.6
2	تعني المسؤولية الاجتماعية إدماج القضايا الاجتماعية والبيئية في ضمن اهتمامات المؤسسة في صنع القرار.	1.79	0.52	69
3	تلتزم المؤسسات الجزائرية في المشاركة في تنمية المجتمع.	2.31	0.715	45.2
4	تعمل المؤسسات الجزائرية ضمن الإطار القانوني للمجتمع.	1.71	0.596	57.1
5	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بجميع التعديلات والإصلاحات التي تطلب منها.	1.9	0.726	61.9
6	تدعم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية العمل التطوعي كوسيلة لتحمل المسؤولية الاجتماعية.	1.83	0.794	50
7	تساهم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تقديم يد العوم في حالة حدوث الكوارث في المجتمع.	1.86	0.683	59.5
8	توفر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الخدمات اللازمة لتحسين حياة عمالها.	2.05	0.825	40.5
9	تقوم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بالاستثمارات تعود بالنفع على المجتمع أولا.	2.05	0.909	64.3
-	المتوسط والانحراف المعياري العام للمحور الأول	1.89	0.697	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss.v.26)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المعدل العام للمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول الفقرات التي تقيس مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البيئة الجزائرية قد بلغ 1.89، وانحراف معياري قدر بـ 0.697؛ مما يدل على أن اتجاه الإجابات يتمركز حول درجة موافق وفق مقياس لكارتر الخماسي، إذ انحصرت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة بين 1.52 و 2.32؛ والانحرافات معيارية بين 0.505 و 0.909.

تحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني:

الجدول رقم (10): مناقشة نتائج المحور الأول

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف	الوزن النسبي
1	يزداد الدافع للتهرب من دفع الضريبة في حالة عدم ثقة المكلف بسياسة الانفاق العام.	1.5	0.741	57.1
2	وجود تشريع ضريبي تتوفر فيه القيم التي تعطي القانون الاحترام والطاعة والعمومية، تزيد من الوعي الضريبي والأخلاقي للمكلف.	1.67	0.754	52.4
3	المسؤولية الاجتماعية ترفع من وعي المؤسسات بأهمية حقوق المجتمع وواجبتها تجاهه؛ منها دفع الضرائب.	1.55	0.633	52.4

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف	الوزن النسبي
4	تعزيز القيم الأخلاقية للمؤسسة يساهم في غرس ثقافة الامتثال الطوعي للتشريعات الجبائية.	1.64	0.533	59.5
5	تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية يساهم في تحسين صورتها لدى المجتمع، وهو ما يجعلها تتجنب التهرب الضريبي خشية تشويه سمعتها.	1.57	0.547	52.4
6	تبني المسؤولية الاجتماعية يعزز من الإفصاح والشفافية وهو ما يساعد السلطات الجبائية في تقدير الضرائب بشكل جيد.	1.64	0.485	64.3
	المتوسط والانحراف المعياري للعام للمحور الثاني	1.595	0.693	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss.v.26)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المعدل العام للمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول الفقرات التي تقيس مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في الحد من التهرب الضريبي قد بلغ 1.595 وانحراف معياري قدر بـ 0.693؛ مما يدل على أن اتجاه الإجابات يتمركز حول درجة (موافق بشدة) وفق مقياس لكارتر الخماسي؛ إذ انحصرت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة بين 1.5 و 1.67؛ والانحرافات معيارية بين 0.485 و 0.754. اختبار صحة الفرضيات:

اختبار صحة الفرضية الثالثة: التي تنص على ما يلي:

H0: المسؤولية الاجتماعية لا تطبق في بيئة الأعمال الجزائرية عند مستوى دلالة 5%.

H1: تطبق المسؤولية الاجتماعية في بيئة الأعمال الجزائرية عند مستوى دلالة 5%.

من أجل التأكد من صحة هذه الفرضية نقوم بمطابقة الإجابات المتحصل عليها مع الوسط الحسابي الفرضي للأداة، وللقيام بهذا الاختبار تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
المحور الأول	1.89	0.437	13.139	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss.v.26)

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة t المحسوبة قد بلغت 13.139 وهي أكبر من t الجدولية، كما نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 5%، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في بيئة الأعمال الجزائرية.

H0: المسؤولية الاجتماعية لا تساهم في الحد من ظاهر التهرب الضريبي عند مستوى دلالة 5%.

H1: تساهم المسؤولية الاجتماعية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي عند مستوى دلالة 5%.

الجدول رقم (12): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
المحور الأول	1.59	0.413	9.331	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss.v.26)

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة t المحسوبة قد بلغت 9.331 وهي أكبر من t الجدولية، كما نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 5%، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على (تساهم المسؤولية الاجتماعية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي).

الخاتمة:

بعد التطرق لدراسة موضوع دور المسؤولية الاجتماعية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؛ حيث يعتبر هذا الأخير من بين المشاكل التي تعاني منها أغلب دول العالم سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، فقد يستعمل المكلف العديد من الوسائل لتقليل الالتزامات الجبائية قدرى الإمكان، وهو ما ينعكس سلبا على الحصيلة الضريبية من جهة بالإضافة عدم تغطية النفقات العامة من جهة أخرى؛ حيث تم الوصول إلى العديد من النتائج والتوصيات وهي كالتالي:

نتائج الدراسة:

التهرب الضريبي من بين المشاكل التي تعاني منها أغلب دول العالم؛ حيث يتمثل عدم الدفع الكلي أو الجزئي للالتزامات الجبائية للمكلف، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تغطية النفقات العامة للدولة، وهذا باعتبار الضريبة أحد أهم الموارد المستخدمة في تمويل النفقات العامة للدولة.

قد يلجأ المكلف بالضريبة إلى استخدام الأساليب المشروعة للتحوط من دفع الضريبة، وذلك من خلال استغلال الثغرات الموجودة في التشريعات الضريبية.

من بين الأسباب الرئيسية التي تدفع المكلف للتهرب من دفع الضريبة هو شعور المكلف بعدم تلقى مقابل من خلاله دفعه للضرائب؛ ففي بعض الدول لا يوجد أثر للأموال المدفوعة كضرائب على أرض الواقع. تؤدي سياسة الانتشار الضريبي التي تتميز بوجود عدد كبير من الضرائب إلى ثقل هذا العبء على عاتق المكلف، وهو ما ينعكس سلبا على سياسة التحصيل.

التعقيدات التي تتميز بيها العديد من التشريعات الجبائية، تجعل المكلف بالضريبة أمام يقوم بتأويل بعض المواد المتضمنة في التشريع بالإضافة إلى عدم جمود هذه التشريعات، وهو ما قد يؤدي إلى التهرب الضريبي.

تعتبر المسؤولية الاجتماعية عن التزام أصحاب المؤسسة بتقديم خدمات تطوعية موجهة للمجتمع الذي تعمل فيه.

المسؤولية الاجتماعية تهدف إلى تنمية المجتمع من خلال المشاركة الفعالة للمؤسسات الناشطة في بيئة الأعمال في العديد من المسائل لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الدراسة الميدانية اتضح أن هناك تطبيق للمسؤولية الاجتماعية في بيئة الأعمال الجزائرية.

من خلال الدراسة الميدانية اتضح أن المسؤولية الاجتماعية تساهم بشكل مباشر في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال العديد من الآليات.

من خلال الدراسة الميدانية اتضح أن المسؤولية الاجتماعية تساهم في الحد من التهرب الضريبي من خلال وعي المؤسسات بأهمية دفع الضرائب، الذي يعتبر من بين واجباتها تجاه المجتمع. من خلال الدراسة الميدانية اتضح أن المسؤولية الاجتماعية تساهم في الحد من التهرب الضريبي من خلال غرس ثقافة الامتثال الطوعي للتشريعات الجبائية. من خلال الدراسة الميدانية اتضح أن المسؤولية الاجتماعية تساهم في الحد من التهرب الضريبي من خلال من الإفصاح والشفافية.

التوصيات:

ضرورة القيام بإصلاحات جبائية جذرية للتقليل من التعقيدات التي تشوب العديد من النصوص القانونية، بالإضافة إلى تقليل عدد الضرائب للحد من انتشارها وصعوبة متابعتها وتحصيلها. تشجيع المؤسسات على تبني المسؤولية الاجتماعية من خلال منح تحفيزات جبائية للمؤسسات التي تقوم بعمليات تطوعية. التوعية المستمرة للمكلفين بالضريبة بضرورة الالتزام بدفع التزاماتهم الجبائية بهدف المحافظة على حقوق المجتمع. ضرورة إشعار المكلف بالضريبة بأهمية في تحمل الأعباء العامة عن طريق محاولة الربط بين الضرائب المدفوعة والنفقات العامة، وهذا من خلال زرع روح المواطنة لدى المكلفين. ضرورة القيام الإدارة الضريبية بالتوعية الإعلامية بأهمية الإيرادات الضريبية في تمويل الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

قائمة المراجع:

- أبو القاسم محدود أبوستالة ، و عمر محمد الغرباني. (2019). حوكمة الشركات ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بالمؤسسات الليبية من وجهة نظر ادارة الضرائب (دراسة استطلاعية على الإدارة العامة للضرائب بطرابلس وبنغازي). المؤسسات وإشكالية التنمية في الدول النامية (ليبيا أنموذجا). ليبيا: جامعة المرقب.
- حسنا مشري. (2014). دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 268-239.
- سامس شامل، و عبد الحميد عواد. (2022). قراءة في آثار التهرب الضريبي على ضريبة القيمة المضافة. مجلة كلية المعارف الجامعية.
- صابر عباسي، و محمد فوزي شعوبي. (2017). أهمية التحكم في محددات عدوانية تسيير الضريبة باستخدام منهج المسؤولية الاجتماعية دراسة مقارنة بين عينة من الشركات الأجنبية والجزائرية. الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: المؤسسة بين الضرورة الاقتصادية والتحديات البيئية يومي 24-25 أبريل 2017. جيجل - الجزائر: جتمعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل.
- عبد الجبار دويبي. (2024). دور التسيير الجبائي في الحد من المخاطر الجبائية لغرض تحسين الأداء المالي- دراسة حالة- أطروحة دكتوراه. الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجلفة.
- عصام نعيم محمد عياش. (2023). أثر المسؤولية المجتمعية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي: دراسة تجريبية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. & Journal of AL-Quds Open University for Administrativ studies & Economic Research.

فادي نعيم جميل علاونة. (2023). آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 79-103.

محمد علي محفوظ خويره. (2004). التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية- دراسة ميدانية- أطروحة دكتوراه. أطروحة دكتوراه. فلسطين، كلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة النجاح.

مصطفى يونس. (2021). أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق حوكمة الشركات دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 85-103.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Capron, M., & francois, q. (2007). La Responsabilite dentrepise . France: edition la decouverte.
- ISO. (2010). ISO26000. Récupéré sur ISO: WWW.iso.org

الملاحق:

الملحق رقم (01): الاستبانة

جامعة الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم لعلوم المالية والمحاسبة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.... تحية طيبة وبعد:

يسر الباحث أن يضع بين أيديكم هذه الاستبانة بهدف التعرف على آرائكم فيما يتعلق بالأسئلة التي تضمنتها في مختلف محاورها؛ حيث تشكل إجاباتكم مصدرا للمعلومات التي سيتم بناء على تحليلها استكمال الجانب التطبيقي من البحث لإتمام أطروحة الدكتوراه.

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البحث تبيان مساهمة المسؤولية الاجتماعية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، لذلك نرجو منكم التفضل بالاطلاع على الاستبانة والإجابة عن الأسئلة التي تتضمنها بدقة من واقع خبرتكم العلمية، وهو ما سيعزز من قيمة ومصداقية النتائج المتواصل إليها.

صممت هذه الاستبانة لأغراض البحث العلمي، لذا يؤكد الباحث أن إجاباتكم ستستخدم لهذا الغرض فقط وستعامل بسرية تامة، كما يمكن تزويدكم بنتائج البحث حال الانتهاء منه، شاكرًا لكم مسبقًا حسن تعاونكم معنا.

الدكتور: دويبي عبد الجبار؛

الدكتورة:

قاسم حدة

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

- المؤهل العلمي: دكتوراه ماجستير ماستر ليسانس شهادة أخرى (أذكرها):
- الخبرة المهنية: أقل من 10 سنوات؛ من 10 إلى 20 سنوات؛ أكثر من 20 سنة.
- الوظيفة: محاسب؛ خبير محاسبي، محافظ حسابات؛ مدير مالي؛ أستاذ جامعي؛ محقق جبائي

الجزء الثاني: محاور الاستبانة

المحور الأول: مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البيئة الجزائرية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	المسؤولية الاجتماعية هي التزام طوعي من قبل المؤسسة بالتصرف أخلاقيا اتجاه المجتمع التي تعيش فيه.					
02	تعني المسؤولية الاجتماعية إدماج القضايا الاجتماعية والبيئية في ضمن اهتمامات المؤسسة في صنع القرار.					
03	تلتزم المؤسسات الجزائرية في المشاركة في تنمية المجتمع.					

					04	تعمل المؤسسات الجزائرية ضمن الإطار القانوني للمجتمع.
					05	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بجميع التعديلات والإصلاحات التي تطلب منها.
					06	تدعم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية العمل التطوعي كوسيلة لتحمل المسؤولية الاجتماعية.
					07	تساهم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تقديم يد العوم في حالة حدوث الكوارث في المجتمع.
					08	توفر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الخدمات اللازمة لتحسين حياة عمالها.
					09	تقوم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بالاستثمارات تعود بالنفع على المجتمع أولا.
المحور الثاني: مساهمة المسؤولية الاجتماعية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي						
					01	يزداد الدافع للتهرب من دفع الضريبة في حالة عدم ثقة المكلف بسياسة الانفاق العام.
					02	وجود تشريع ضريبي تتوفر فيه القيم التي تعطي القانون الاحترام والطاعة والعمومية، تزيد من الوعي الضريبي والأخلاقي للمكلف.
					03	المسؤولية الاجتماعية ترفع من وعي المؤسسات بأهمية حقوق المجتمع وواجبتها تجاهه؛ منها دفع الضرائب.
					04	تعزيز القيم الأخلاقية للمؤسسة يساهم في غرس ثقافة الامتثال الطوعي للتشريعات الجبائية.
					05	تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية يساهم في تحسين صورتها لدى المجتمع، وهو ما يجعلها تتجنب التهرب الضريبي خشية تشويه سمعتها.
					06	تبني المسؤولية الاجتماعية يعزز من الإفصاح والشفافية وهو ما يساعد السلطات الجبائية في تقدير الضرائب بشكل جيد.